آراء ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث

د. مباركة خمقاني
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Rèsume:

"Ibn Madha El-kortobi" considère la science du langage contemporaine l'une des guides essentielles dans l'Histoire de l'évolution linguistique. La vie d'El-kortobi était un phénomène linguistique remarquable à son époque, cést pourquoi nous allons dans cette étude intitulée " avis d' Ibn Madha El-kortobi sous la lumière de la science du langage contemporaine" aborder l'une des notions importantes pour lui "théorie de facteur" et son refus vis- à vis de cette théorie, en se basant sur une série d'arguments qui finit par conclure que le facteur cést lui même l'énonciateur et que cést lui qui manifeste la conjugaison.

Nous abordons également sa vision dans l'argumentation et le rapprochement.

Et sa tendance à éliminer tout ce que le linguiste peut négliger dan le but de simplifier.

من أشقّ الأمور أنْ يرسم الإنسان طريقًا لم يَسِر فيه أحد قبله ويشير على النّاس أن يتركوا ما أَلِفوه إلى الطريق الجديد، وهنا تكون الشهرَة والخلود! وربما يحدث العكس فيسخرون منه ومن مغامراته فيقفوا ليضحكوا عليه وعلى ومواقفه، وسرعان ما ينسونه ويغفلون عن أمره، فلا تناله الشهرة في حياته، ولكنّه يبقى خالدًا يكشفه الزّمن بعد حين ويُخلِّده.

وهذا فعلا ما حدث لأحد هؤلاء الرّجال وهو الإمام "ابن مضاء" الذي لم يجد الإنصاف من معاصريه رغم أنّ حياته كانت ظاهرة لغوية فريدة لا تتكرر كثيرًا، إلاَّ أنّ الدراسات اللغوية الحديثة احتفت به كثيرًا وبآرائه الجديدة خاصة في أصول النحو، لتجعل منه أحد المعالم الهادية في تاريخ التطور اللغوي، رغم اغفال الكثير من الكتب لهذه الشخصية عند حديثها عن العلماء واللغويين والنحاة والفقهاء، غير أنّنا سنبرز من خلال هذا الموضوع أهمّ الآراء النحوية له:

1- رأي ابن مضاء في العامل:

سدّد ابن مضاء سهام دعوته، أو قُل سهام ثورته إلى نظرية العامل، التي أحالت كثيرًا من جوانب النحو العربي إلى عُقَدٍ صعبة الحلّ عسيرة الفهم حيث يقول:«قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأُنَبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات تُوهِمُ في قولنا (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا) أنَّ الرفع الذي في زيد والنّصب

الذي في عمر إنّما أحدثه ضَرَبَ»[1].

فعند النحاة العامل اللفظي ماله صورة في اللفظ ويؤثر فيما يقع بعده، مثل : إنّ وأخواتها، ونواصب المضارع وجوازمه، وحروف الجرّ وسواها من العوامل اللّفظية.

والعامل المعنوي:« ما ليس له صورة في اللفظ، وهو التّعري من العوامل اللفظية، ومن أمثلته أن عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد، أي النسبة، وهو عامل معنوي، أو العامل فيه معنى الفاعلية، وكذلك قولهم إنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنوي أيضا، ونشير إلى أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في عامل الرفع في المبتدأ، فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء»[2].

وجاء أيضا في كتابه "الرد على النحاة":« وأما القول بأن الألفاظ يحدثً بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما القصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب، فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنْصَب " زيد" بعد "إنّ" في قولنا (إنّ زيدًا) إلا بعد عدم إنّ.

فإن قيل بم يُرَدُ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به، أما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وأما أن يفعل بالطبع كما تحرق النّار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ، وفَعلُ الإنسان، وسائر الحيوانات فعلُ الله تعالى كذلك الماء والنّار، وسائر ما يَفْعَل...وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عامل، لا ألفاظها، ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[3].

وعليه فابن مضاء يعتقد أنّ العوامل ذوات وأدوات تحضر وتغيب، وتتحول من حال إلى حال، وليست العوامل النحوية من ذلك في شيء لأنّها لا تعدو أن تكون علامات تسهل على المتكلم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة.

ومن القولين السابقين نجد أن ابن مضاء اعتمد في رفضه لنظرية العامل على الحجج التالية:

1- أن العامل ينبغي أن يكون موجودًا حينما يقوم بعمله، والعامل النّحوي يجب أن ينسب إليه عمل ما، لأنّ الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه فلا ينصب "زيد" في قولنا: إنّ زيدًا قائم، إلا بعد انعدام "إنّ" أي بعد الانتهاء من نطقها.

2- إنّ العامل إمّا أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإمّا أن يعمل بالطبع كالماء والنّار، والعامل النّحويّ لا يعمل بالإرادة ولا الطبع.

3- تؤدي نظرية العامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة لأنّها تدفع النحويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، بل هو تام دونها.

مثل[4]: تقديرهم متعلقات المجرور نحو: زيد في الدّار، إذ يزعم النحويون أن (في الدّار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقرّ في الدّار، ونحو: رأيت في الدّار الهلال في السماء إذ يعلقون (في السماء) بمحذوف تقديره "كائنا في السماء".

كما أسند ابن مضاء رأيه إلى رأي ابن جني الذي جاء في كتاب "الردّ على النحاة" حيث يقول:« وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثمّ زاد تأكيدًا بقوله لا لشيء غيره»[5].

فالعامل عند كليهما-ابن جني وابن مضاء- هو المتكلم غير أن ابن جني لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النحاة اسم "العوامل اللفظية والمعنوية" وذلك لأنّ[6]:

1- أنّه جعل عمل المتكلم مترتبا على تلك العوامل، فهي ممهدة له وضرورية لوجوده، وفي كلام ابن جني في الخصائص ما يؤكد هذا المعنى، إذ بعد العبارة السابقة مباشرة- التي اقتصر عليها ابن مضاء- أضاف-ابن جني-« وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ»[7] فآثار فعل المتكلم-مقتضى العامل- إنّما تظهر لوجود اللفظ أو مصاحبة المعنى، وهذا نفسه ما يقول به النّحاة عن العامل مع اختلاف العرض.

2- أنّ رأي ابن جني اجتهاد عارض؟؟ لم يضعه في موضع التطبيق، بل كان فيما طبّقه سائرًا مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل، وبالرجوع إلى كتاب " الخصائص" وغيره من كتب ابن جني، لا يوجد لرأيه امتداد في غير الموضع الذي ورد فيه.

أمّا ابن مضاء فقد جعل من رأيه نهجًا فكريًا التزمه في كلّ ما عرض له من قضايا النحو، ففي حديثه عن العامل مثلا يقول: (علقت ولا يقول أعملت) وفي "الفاء" و"الواو" ونصب الفعل بعدها يقول (الفعل ينصب بعدهما ولا يقول نصبته) وهكذا في كلّ ما قدّمه من آراء لها صلة بالعامل.

وعليه فإننا نجد أنّ ابن مضاء يرفض ما أُطلق عليه اسم العامل مؤثرًا وهو بذلك يقف منفردًا في جانب، والنّحاة في جانب آخر.

- موقف ابن مضاء من قوانين العامل الذهنية:

وسنتناول في هذا العنصر آراء ابن مضاء عن بعض ما تعرض له من هذه القوانين من جهد ذهني في غير طائل.

أ- في الحذف:

صرَّح ابن مضاء في أكثر من موضع قوانين العامل وراء هذا النّوع من التأويل، إذ كان الأساس الذي بني عليه النّحاة القول بالحذف، ففي حذف الفعل في مثل (أزيدًا ضربته) قال:« وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير، ولا بدّ لـ(زيد) من ناصب إن لم يكن ظاهرًا فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار، وهذا بناء على أنّ كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب»[8].

فهذا التصور الذهني لوجود الفعل مقدر في العبارة، وأنّ العبارة ليست على ظاهرها بل هي مؤولة أو مقدّرة بعبارة أخرى، يُضاف فيها المقدّر إلى الملفوظ. وهذا عنده مرفوض.

لذلك إذا ظهر تقدير المضمر تغير الكلام عمَّا كان عليه قبل إظهاره كالمنادى، الذي إذا أظهر فعله تغيّر الكلام من الإنشاء إلى الخبر[9].

ورأى ابن مضاء أنّ التقدير زيادة، وربط بين الزّيادة المقدّرة، ونصوص القرآن الكريم فقال:« وادِّعاء زيادة معان فيه من غير حجَّة ولا دليل إلا القولَ بأنّ كلّ ما ينصب، إنّما ينصب بناصب، والنّاصب لا يكون إلا لفظًا يدلّ على معنى إمّا منطوقا به، أو محذوفا مرادًا، ومعناه قائم بالنّفس، فالقول بذلك حرام على من تبيّن له ذلك»[10].

فهو يدعوا إلى التزام النّصّ كما نطقه المتكلم، وليس من حقّ أحد أنّ يزيد فيه ما لم ينطق، أمّا هذا المبدأ فهو من عمل الذّهن، وينبغي ألا يفرض على النّصّ ما ليس منه.

ب- في التنازع:

باب التنازع بكلّ ما فيه من خلاف وإضمار وصور مفترضة لتراكيب موهومة قد قام على قاعدتين من قواعد العامل، إحداهما (لا يجتمع عاملان على معمول واحد)، والأخرى (كلّ عامل لا بدّ له من معمول).

وقد ترتب على الأولى اختلاف النحاة في العامل من المتنازعين، فهو الأوّل في رأيّ الكوفيين، والثّاني في رأيّ البصريين.

وترتب على الثّانية البحث عن معمولات العوامل التي لا تعمل، فأضمر الكوفيون كلّ ما يحتاجه الثّاني، وأضمر البصريون الفاعل فقط في الأوّل، وأمّا الكسائي فقد حذف الفاعل أيضا من الأوّل.

فيرى ابن مضاء أنّ الاسم الموجود يتعلق بالثّاني –كما قال البصريون- ولا يضمر في الأوّل شيء على الإطلاق –كما قال الكسائي- وقد احتكم في رأيه على النّصوص اللغوية محتكمًا إلى مستويين[11]:

1- النّصوص تؤيد أنّه ليس للأوّل فاعل ظاهر، سواء أكان مضمرًا أو محذوفًا.

2- النّصوص تؤيد رأي الكسائي المتفق مع رأي ابن مضاء.

ج- في الاشتغال:

وهو في اصطلاح النحاة أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل قد فعل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق.

فأشار ابن مضاء إلى مقدار العناء الذي يجره الاشتغال من الإضمار والتأويل والخلاف. ومن الأبواب التي يظنّ أنّها موضع عامل ومعمول –ولا داعية إلى إنكار العامل والمعمول- باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، مثل قولنا: (زيدًا ضربته).

ويعتبر رأي ابن مضاء في هذا الباب تطبيقًا على رأيه في العامل عامة من ناحية، كما أنّ هذا الرأي يستند إلى النّصّ اللغوي من ناحية أخرى، قال: فإنّما يرفعه المتكلم وينصبه اتّباعًا لكلام العرب.

فالمشكلة الحقيقية في الاشتغال في إعراب الاسم المشغول عنه لذلك يرى أنّه يتوقف على المشغول به أي على الاسم المتقدم فإن عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنّه محل نصب وإلا رفع لأنّه في محل رفع[12].

ورأيه واضح في العامل أو الاشتغال أنّ المتكلم نفسه هو الذي يرفع وينصب، ومستند هذا الرأي هو كلام العرب، فإنّما يفعل ذلك اتّباعًا لما عرفه من نطقهم، ولما هي عاداتهم في ذلك النطق[13].

وهذا استنادًا لكثير من الأمثلة تطرق لها ابن مضاء موضحًا تصور النحاة لجمل الاشتغال أنّها جمل ناقصة لا تتم إلا بالمقدّر، فهي تتكون من الملفوظ ومن المحذوف المقدّر.

أمّا ابن مضاء فينظر إليها كما هي، فالاسم فيها مرفوع، ومنصوب وهكذا ينطقه المتكلم، وهكذا كلام العرب.

د- الاضطراب في العامل:

يصوّر هذا الاضطراب بعبارتين قصيرتين تعرّض لهما ابن مضاء إحداهما وردت في آخر كتابه وهي:« ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في علّة رفع الفاعل، ونصب المفعول [...] كاختلافهم في رفع المبتدأ، وناصب المفعول فَنَصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معًا، وعلى الجُملة كلّ اختلاف فيما لا يفيد نطقا»[14].

فنماذج الاضطراب مثلا نجدها في "العامل في عامل المبتدأ أو عامل المفعول".

وأما العبارة الثانية فوردت في كلام ابن مضاء عرضا في التعليق على ما ناقش به مسألتي الأخفش في الاشتغال، قال:« وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍّ لها ومسهِّل، ومع هذا فالخوض في أمثال هذه المسائل التي لا تفيد نطقا أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقا، كقولهم: بِمَ نُصِبَ المفعول بالفاعل أو بالفعل أو بهما»[15].

وهنا أيضا يتحدث عن اضطراب النّحاة حول عامل المفعول به والنتيجة التي يقصدها هي التخلي عن العامل لأنّه يثقل كاهل النحو.

- رأي ابن مضاء في التعليل:

العلّة النّحوية هي تفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية وتوضيح الأسباب التي أدّت إلى وجودها[16].

والعلل النّحوية على ثلاثة أضرب[17]: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية.

- **العلّة التعليمية:** وهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب.
- **العلّة القياسية:** كقولنا لما نصب "زيد" بأنّ في جملة (إنّ زيدًا...)، فالجواب لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعلمت إعماله لما ضارعته.
- **العلّة الجدلية (النظرية):** كلّ ما يُعتل في باب "إنَّ" بعد هذا.

ينقسم التعليل في رأي ابن مضاء إلى نوعين: النوع الأوّل أسماه " العلل الأول"، والنوع الثّاني أطلق عليه "العلل الثّواني والثّوالث" وهو إذ يحدد هذين النوعين لا يحددهما بتعريف تجريدي، بل يضع أمامنا جوار ذلك مهمتهما في النّص اللغوي.

فالفرق بين "العلل الأوّل" و" العلل الثّواني" أن العلل الأوّل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب المدرك بالنّظر والعلل الثّواني هي المستغنى عنها في ذلك[18].

ومما يدعم هذا الرأي قوله أيضا:« ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثّواني والثّوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيدا) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟، فيقال: لأنّه فاعل وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟

فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئًا ما حرام بالنّص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فيسأل: لم حُرِّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأنّ تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلمَ لا تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرةٌ، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخفّ الذي هو النصب للمفعول، لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله، إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوب باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم»[19].

ومثال هذا حديثه عن الممنوع من الصرف[20]، فالعلل الأولى في تلك الأسماء هي صفات المنع من الصرف، «التعريف والعجمة والصفة والتأنيث والتركيب المزجي والعدل والجمع الذي لا نظير له ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث»[21] ثمّ ذكر العلل الثّواني بعد ذلك بقوله: « والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء وغيرها أكثر استعمالا منها فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعًا له.

ثمّ قال: وليس يُحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل إلى تلازم عدم الانصراف، وأمّا غير ذلك ففضل»[22].

ومن ذلك يتضح حكمه على نوعي التعليل، فالفاعل مرفوع وكفى كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، والاسم يمنع من التنوين بوصف حالته التي ورد عليها عن العرب: وهذا الوصف هو العلة الأولى وهي مقبولة، أما غيرها فمرفوض. لأنه فضل لا قيمة له رغم أنّ النّحاة احتفوا وصفقوا كثيرًا لعلل الثّواني والثّوالث.

وقد قسّم العلل إلى ثلاثة أقسام، قسم مقطوع به، وقسم فيه اقناع، وقسم مقطوع بفساده[23].

ثمّ قدّم هذه الأقسام الثلاثة مشروحة بطريقة عملية، قدّمها في أمثلتها مبيّنًا فيها العلّة الأولى والثّانية، ولم يحكم عليها بالقبول أو الرفض تاركا ذلك لما سبق من رأيه في العلل الثّواني عامة – لكن هذه التسمية التي ساقها لهذه العلل قد تشعر باعترافه بالنّوعين الأولين المقطوع به، وما فيه اقناع وقد يشعر هذا بتناقضه في رأيه، إذْ هناك بعض العلل الثّواني التي لا يعترف بها في النحو، ونجد بكري عبد الكريم ساق لنا بعض الأمثلة في كتابه[24]، نحو: أنّ كلّ ساكنين اِلتقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين فإنّ أحدهما محرك. فإن قيل: ولم يتركا ساكنين؟ أجاب بأنّ الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين وكذلك تعليله لإعراب الفعل المضارع بشبهه بالاسم، فإن قيل: يضرب لم أعرب؟ قيل: لأنّه فعل أوله أحدى الزوائد الأربعة، ولم يتصل به ضمير المؤنث ولا نون خفيفة، لا شديدة وكلّ ما هو بهذه الصّفة فهو معرب، فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصّفة، فقيل لأنّه أشبه الاسم، في أنّه يصلح إذا اطلق للحال والاستقبال فهو عام، كما أنّ رجلا وغيره من ذلك تعليله لإبدال الياء واوًا في ميعاد وميزان.

و«الدليل على ذلك أنّهما من "وعد" و"وزن" ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما (مواعيد، وموازين) وفي تصغيرهما (مُوَيْعيد، ومُوَيْزِين)، فأبدل من الواو ياءٌ لسكونها، وانكسار ما قبلها، وكلّ واو سكنت وانكَسر ما قبلها، فإنّها تُبْدَلُ ياء، فإن قيل: لم أبدل منها ياءٌ ولم تترك على حالها؟ قيل: لأنّ ذلك أخفّ على اللسان».

غير أننا نجد أنّ هذه التسمية اصطلاحية لمظاهر العلة، فالعلل المقطوع بها: تفهم من معنى القطع الذي سمّاه بها، والمقصود به قطع أسئلة السائل بعدها، ومثال ذلك:« كلّ فعل في أوّله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنّه إذا أُمر به حذف الحرف الزائد، وتدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم دخلت عليه ألف الوصل؟ فيقال: لأنّه فعل أمر حُذف من أوّله الحرف الزائد، وكلّ فعل أمر حذف من أوّله الحرف الزائد فإنّه تدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يُترك أوّله كذلك؟ قيل: لأنّ الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية»[25].

معناه هذه العلة ما هي إلا إكمال للعلة الأولى، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلع إلى شيء بعد الأولي.

أمّا ما فيه اقناع: « فمعناه إقناع ذهني لأنّ العلل الثّواني قد وردت لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين، فهذه العلل إقناع بضرورة المشابهة، فإن بطلت الضرورة التي استدعتها إنهيار الأساس الذهني الذي جاءت من أجله. ووجب أن تسقط من النحو لذلك سماه ابن مضاء " التعليل غير البيّن"»[26]. وفي ذلك يقول: ومثال غير البين في قولهم: إنّ الفعل الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير المؤنث ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنّه معرب.

ففي هذا المثال الذي قدّمه لهذا النوع من التعليل: العلة الأولى فيه هي: ما يكتنف به من وصف حالة الفعل المعرب، أمّا العلة الثّانية فهي تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم.

وساق ابن مضاء بعد ذلك مستندات تلك المشابهة: من تخصيص كلّ منهما بعد عمومه، ودخول لام التوكيد على كلّ منهما، إلى غير ذلك مما ذكرته كتب النحو.

وأورد كذلك ضرورة عقد هذه المشابهة بما قرره من: أنّ تلك الضرورة الواهية التي دعت النّحاة لإيراد هذه العلة الثّانية هي أنّ الاسم على صيغة واحدة وأحواله مختلفة –يكون فاعلا ومفعولا وغيرهما– فاحتيج لإعرابه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ولولا مشابهته للاسم لما أُعرب.

ثمّ بيَّن ضعف تلك الضرورة التي استدعت العلة الثّانية، ولم يكن هناك حاجة للتعليل بها، ويجب أن تسقط أيضا من النحو[27].

بمعنى أنّ هذا النوع بُني على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة من طرف النحاة.

أما العلل الفاسدة: «فهي التي لا قيمة لها اطلاقا، إنّها لا ترتبط بالعلل الأول فتقطع تطلع السائل كالنّوع الأول، وليس لها فائدة ذهنية لسدّ ضرورة مفتعلة كالنّوع الثّاني، هي نوع من التمرين الذهني في غير طائل»[28]، وعليه فهي فاسدة لا ضرورة لها ولا طائل منها.

ومثَّلَ ابن مضاء لهذه العلّة بقول محمد بن يزيد المبرد:« إن نون ضمير الجماعة المؤنث إنما حرِّك، لأنّ ما قبله ساكن، نحو (ضربْنَ) و(يَضْرِبْنَ) وقال فيما قبلها: أنَّه أسكنَ لئلا تجتمع أربع حركات، لأنّ الفعل والفاعل

كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علّة له، وهذا بيِّن الفساد»[29].

وأخيرًا نجد أنّ ابن مضاء قد أقرَّ العلة التعليمية الأولى لأنّها تخدم النّص اللغوي لمعرفة صحّة نظمه وطريقة نطقه، أمّا العلل الثّواني والثّوالث فينبغي أن تسقط من النحو وذلك لأنّه لا حاجة لنا بها، كما أنّها قد تتجاوز اللّغة لسدّ ضرورة ذهنية مفتعلة إلى سفسطة لا قيمة لها اطلاقا.

- رأي ابن مضاء في القياس:

يُعرّف ابن الأنباري القياس بقوله:« هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[30].

إنّ ابن مضاء لم يعمق البحث في هذا الموضوع كما في العلّة والعامل وإنّما تعرض لجزئيات عنه في أجزاء متناثرة في كتابه "الرّدّ على النحاة" وخاصة في إطار حديثه عن التعليل.

ومعلوم أنّ القياس النّحوي هو: الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة، أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد.

وهناك نوع آخر من القياس يتردد في كتب النحو، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا لأنّه مشابه أو قياس على كذا، وهذا القياس يطلق عليه (القياس العقلي)[31]، لأنّ للعقل فيه دورًا في عقد المشابهة وإقامة الصّلة بين الأحكام.

وهكذا نكون أمام نوعين من القياس، فالنوع الأول لم يتعرض له ابن مضاء نصًا، لكن استنتج من خلال حديثه عن التنازع حيث يقول: فإنْ قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس[32]؟

وقد أجاب عن ذلك بعد ما تحدث عن كلّ هذه المفعولات بقوله: والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سُمع في تلك[33].

فنستنتج من قوله هذا أنّه كان يقر القياس شرط تأييد السماع، فإنّ خالفه رفض.

أمّا النوع الثّاني فواجهه صراحة بالرفض، وأثبت فساد أقيسة النّحاة واضطرابهم، وهذا في باب الممنوع من الصرف، حيث يرى من ذلك ذهابهم إلى أنّ الأسماء الغير منصرفة تشبه الأفعال في أنّها فروع، كما أنّ الأفعال فروع بعد الأسماء، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام العلتين، فإنّ كلّ واحدة من العلتين تجعله فرعًا مُنع ما مُنع الفعل وهو الخفض والتنوين... فيرى أنّ «الوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء وغيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت!!، فمنعت ما مُنع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعًا له.

وليس يُحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل إلى تلازم عدم الانصراف، وأمّا غير ذلك ففضل، هذا لو كان بيّنًا، فكيف به وهو ما هو في الضعف!! لأنّه ادعاء أن العرب أرادته!! ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض، وهذان إنّما هما للأفعال، فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما يسقط من الأفعال»[34].

من هذا القول نجد أنّ النحاة عقدوا مشابهة بين الأسماء غير المنصرفة والأفعال في منع الخفض والتنـــوين معللين ذلك بالفرع والثقل...لكننا نجد تصريح ابن مضاء بالرفض ووصف بالضعف.

وهذا الرفض يصل إلى أساسين هما[35]:

الأول : معرفة تلك الصفات التي توجد في الأسماء غير المنصرفة "العلل" بصرف النظر عن تلك المشابهة المدّعاة.

الثاني : أنّ النّحاة يدعون أن العرب أرادت هذا القياس، والعرب لم تُرد ذلك، أو بعبارة قريبة: العرب لم تســتعمل ذلك، وهل أعطينا مفاتيح الغيب حتى نحكم على الإرادة.

وأخيرًا نجد أنّ ابن مضاء يقبل "قياس النحو" لكن يرفض "القياس العقلي" وذلك لأن الأسس التي أقام عليهـــا النحاة أقيستهم لم تكن صحيحة، ولا مستوفية لشروط القياس إذ أن العرب أمّة حكيمة فكيف تشبه شيء بشيء وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، فالشيء لا يقاس إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع.

وأخيرا على الرغم مما شاب النحو العربي من شوائب، وما وجه إليه من نقد فلا أحد يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربي، ومقدرة النحاة الفائقة التي تصل أحياناً إلى حدّ الإعجاز، فكثير منهم سعي لتيسير هذا النحو، والتيسير لا يعني الثورة عليه وهدمه، لأنّ أقصى ما يمكن أن نجده في النحو من عيوب لا يتجاوز عدّة نوافذ يمكن سدّها بما فتح الله علينا من علم في صرح نحونا الشامخ، من بين هؤلاء ابن مضاء، وسار في هذا النهج الكثير من المحدثين كإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف وتمام حسان...

ومن خلال دراستنا هذه نصل إلى مجموعة من النتائج كانت كالآتي:

1- ابن مضاء شخصية لها مكانة علمية عالية رغم أنّها لم يكتب لها النّجاح في عصرها.

2- رفض ابن مضاء لنظرية العامل، ووصل إلى أنّ المتكلم هو الذي يحدث الإعراب.

3- ضرورة التزام النّص كما نطقه المتكلم، ولا يحقّ لأي كان الزيادة على مالا ينطق في الـــنّص تقـــديرًا أو تأويلا.

4- دعوة ابن مضاء إلى حذف بابي (الاشتغال والتنازع) من أبواب النحو.

5- العامل لا يعدو أن يكون أداة تسهل على المتكلم والسامع التوجه إلى الحركة المطلوبة وتصـــور المعنـــى الوظيفي للكلمة.

6- اعتراض ابن مضاء على العلل الثّواني والثّوالث لأنّها تثقل النحو، لكنّه لا ينكر العلّة التعليمية لما لها مـــن فضل في الشرح والتتميم.

7- دعوته إلى اسقاط التمارين النحوية.

8- رفض القياس العقلي وقبوله لقياس النحو.

9- اعتماده في كلّ ما سبق على أمرين هامين هما:

أ- التنبيه على ما أجمع النحاة على الخطأ فيه.

ب- حذف ما يستغني النّحويّ عنه.

الإحـــالات

[1]- ينظر: محمد سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003م، ص: 212،213.

[2]- ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت-لبنان، 1407هـ-1987م، المسألة 5.

[3]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص: 77،78.

[4]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، دار المتنبي، الأردن، دط، 1423هـ-2003م، ص: 157.

[5]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:77.

[6]- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرية النحاة وابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1997م.، ص: 214.

[7] - ابن جني (أبو الفتح عثمان ت392هـ)، الخصائص،تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2001م، 109/1.

[8]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:79.

[9]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، دط، 2001م، ص: 121.

[10]- ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:81.

[11]- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 217.

[12]- ينظر: بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م.، ص: 153.

[13]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص:219.

[14]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:141.

[15]- نفسه، ص:111.

[16]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، دار المتنبي، الأردن، دط، 1423هـ-2003م، ص: 25.

[17]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت-لبنان، ط5، 1406هـ-1986م، ص: 64.

[18]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:131.

[19]- نفسه، ص:130.

[20]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 130،131.

[21] -ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: 135.

[22] - نفسه، ص: 135.

[23]- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي، ص: 77.

[24]- ينظر: نفسه والصفحة.

[25]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: 132.

[26]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 133.

[27]- نفسه، ص: 133،134.

[28]- نفسه، ص: 134.

[29]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: 137.

[30]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426هـ-2006م، ص: 203.

[31]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 83.

[32] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:99، 100.

[33]- نفسه، ص: 101.

[34]- نفسه، ص: 136.

[35]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 86،87.